المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15574
المسلسل : 56

الوزراء تضع نقطة نظام قبل انطلاق الدورة الجديدة اليوم في أبها

تنفيذ توصيات الحوار الوطني مسؤولية الوزارات والجهات الحكومية وليس المركز

ناصر غالب / بدر بامطرف - ابها - جدة

على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققها الحوار الوطني على مدى العامين الماضيين لاسيما على صعيد اشاعة - ثقافة الحوار والتقارب بين مختلف الاتجاهات في المجتمع الا ان البعض لا يزال يرى ان المشكلة في عدم ترجمة التوصيات على أرض الواقع ويذهب هؤلاء إلى ابعد من ذلك بإلقاء اللوم على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والقائمين عليه. وربما يتفق الغالبية على أن هذا التفسير واللوم في غير موضعه لعدة اعتبارات أساسية منها: * المركز ليس جهة تنفيذية صاحبة قرار ملزم واجب التنفيذ بل مؤسسة تعمل على اشاعة لغة الحوار وتعددية الآراء في المجتمع.

* تنفيذ القرارات يرتبط بوزارات وجهات حكومية مختلفة كوزارة الداخلية والشؤون الإسلامية والعمل وغيرها وقراءة التوصيات للوهلة الأولى تثبت ذلك.

* اذا كان هناك بطء في تنفيذ التوصيات فالمطلوب بالفعل تشكيل لجان لتسريع التطبيق على أرض الواقع.. وفيما يلي نستعرض أبرز التوصيات السابقة :

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005 العـــدد : 15574
الصفحـات : 7 المسلسل : 56

اللقاء الوطني الرابع

تطوير المناهج وعلاج مشكلة البطالة وإشراك الشباب في قيادة مؤسسات المجتمع المدني

جانب من لقاء الحوار الوطني

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005 العـــدد : 15574
الصفحـات : 7 المسلسل : 56

■ المنطقة الشرقية موضوع اللقاء «قضايا الشباب: الواقع والتطلعات»

■ ٢٤- ٢٦ شوال ١٤٢٥هـ

- محور الشباب والتعليم:

١- وضع استراتيجية لتقويم التعليم بمختلف مراحله وتطوير هياكله تأخذ في اعتبارها الثوابت والمتغيرات والتحديات الراهنة التي تواجه المجتمع، والنمو السكاني المتزايد.

٢- تطوير المناهج التعليمية وصولاً لتحقيق البناء العلمي والفكري السليم للشباب، مع العناية بالآليات المحققة لتنمية الجانب التطبيقي، وتنمية قدرات التفكير الناقد والإبداع وتربية النفس على السلوك القويم، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال واحترام الآخر والتدريب على الحوار والمناقشة.

٣- التوسع في استخدام وسائل التعليم الحديثة من معامل ومختبرات ونظم للحاسب الآلي بما يحقق الجمع بين التعليم والتدريب ويربط النظرية بالتطبيق وينمي مهارات استخلاص المعلومة.

٤- التعجيل بشمول سائر مناطق المملكة بمؤسسات التعليم العالي ووضع الآليات المحققة للقبول في المراحل الجامعية بما يستجيب للنمو الكبير في أعداد خريجي الثانوية العامة، ويوائم بين الرغبات والاحتياجات، وبما لا يؤثر على المستوى العلمي العالي للجامعات في المملكة والتركيز على التخصصات العلمية التي تتناسب مع سوق العمل.

٥- العناية بالبحث العلمي، وتنمية قدرات الشباب وتطويرها في هذا المجال وتأسيس صندوق لتنمية البحوث العلمية.

٦- التطوير المستمر لقدرات المعلمين عبر برامج ودورات تدريب متخصصة وتوفير الحوافز للمتميزين منهم ومراجعة الضوابط المقوّمة لأداء المعلم في جميع مراحل التعليم.

٧- تنمية القدرات الذاتية للطلاب من خلال تشجيع النشاط غير الصفي والتعليم العام والجامعي ومعالجة المظاهر السلبية بين صفوفهم والعمل على إشراكهم في بناء المستقبل من خلال اتحادات ومجالس طلابية.

٨- التعجيل في تنفيذ بناء المدارس الحكومية بدلاً من المؤقتة والمستأجرة، وتزويدها بما يحقق البيئة التعليمية المناسبة.

- محور الشباب والعمل :

٩- دراسة مشكلة البطالة، وبيان حجمها، ومدى خطورتها، ووضع البرامج الكفيلة بمعالجتها، وإنشاء هيئة عليا للموارد البشرية وتنظيم عملية التوظيف في القطاعين العام والخاص، وتنسيق جهود كافة الجهات المختصة في هذا الشأن.

١٠- الدعوة إلى تطوير آليات مشروع السعودة وإشراك القطاع الخاص في صياغته، والعمل على تكثيف برامج التدريب والاستفادة من المؤسسات المتخصصة في مجال التدريب وتطوير المهارات لتوفير الكفايات المؤهلة.

١١- تطوير أنظمة العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل، بما يكفل الأمان الوظيفي مع الموازنة في ذلك بين مصالح أرباب العمل وحقوق العاملين.

١٢- الدعوة إلى إشاعة قيم العمل من المبادرة والمسؤولية وروح الجماعة والانضباط، مع تحقيق مبدأ العدالة وتوفير الفرص الوظيفية ومحاربة الفساد والمحسوبية.

١٣- استثمار الموارد المالية الحالية بما يحقق موارد دائمة للمستقبل من خلال العناية بالمشروعات الإنتاجية، وتأسيس صندوق للأجيال تسهم فيه الدولة مع القطاع الخاص.

- محور الشباب والمجتمع والثقافة :

١٤- التواصل الايجابي مع الثقافات الأخرى والاستفادة من معطيات العولمة مع تقوية الحصانة الذاتية للشباب.

١٥- إشراك الشباب في قيادات مؤسسات المجتمع المدني وتيسير إسهامهم في قضايا الشأن العام.

١٦- تشجيع التواصل الدائم بين الشباب باختلاف توجهاتهم، ونشر ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر ودعوة المؤسسات المعنية بالشباب إلى توجيه عناية أكبر للاحتياجات العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية لهم وتخصيص برامج للموهوبين منهم.

١٧- تيسير حصول الشباب على المعرفة من خلال إقامة مؤسسات ومراكز ثقافية وأندية أدبية ومكتبات في جميع مناطق المملكة، وإعطاء الأولوية في ذلك للمناطق النائية وتوفير الموارد المالية اللازمة لها.

١٨- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وذوي الظروف الخاصة، ومراجعة النظم المتعلقة بهم والبرامج المقدمة لهم.

١٩- تشجيع الشباب على المشاركة في العمل التطوعي بكافة أنواعه، وإنشاء مركز وطني للأعمال التطوعية يعنى بتنظيم العمل التطوعي والإشراف على برامجه واستقطاب كافة فئات الشباب للانخراط في أعماله.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15574
المسلسل : 56

توصيات اللقاء الأول

المحافظة على الوحدة الوطنية وتعميق معاني البيعة

■الرياض ١٥-١٨/٦/٢٠٠٣

اعتبار خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز وثيقة رئيسة للقاء يسترشد أطراف الحوار بما أكدته من معان وأفكار وما تضمنته من مضامين مهمة منها:

١- الوعي بما يحدق بالوطن من أخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية.

٢- التنبه إلى ما تحدثه من عوامل التنافر والشقاق بأشكاله القبلية أو الإقليمية أو الفكرية من هدم لعرى التماسك والترابط وأواصر بناء العلاقات الأخوية في ظل الوطن الواحد .

٣- إدراك أن الاختلاف والتنوع الفكري و تعدد المذاهب واقع مشاهد في حياتنا وطبيعة من طبائع البشر يستثمر في التأسيس نحو استراتيجية التعامل في الدعوة والنصح والحوار وتوجيهه الوجهة السليمة التي تخدم أهداف المملكة وثوابتها وقيمها الشرعية.

٤- الأخذ بعين الاعتبار الواقع المعاصر والتقدم التقني في الاتصالات وتداول المعلومات بسرعة دون موانع أو عوائق مما يحتم ضرورة وضع أساليب جديدة لحماية الدين والوطن والمواطن.

٥- تركيز العناية والتفكير في قضية الخطاب الإسلامي الداخلي والخارجي بما يؤكد تمسك المملكة بعقيدتها الإسلامية وصلاتها بعالمها الإسلامي ووحدتها الوطنية في إطار من الوسطية والاعتدال.

٦- السير في كل ما سبق داخل مضمار الحوار العلمي الموضوعي الهادئ البعيد عن التنافر ووحشة القلوب وإساءة الظن.

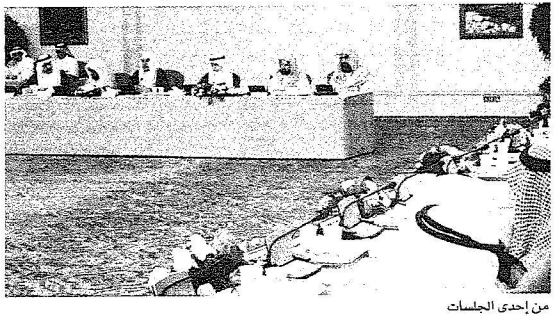

من إحدى الجلسات

٧- التوصية بتقوى الله سبحانه وتعالى في السر والعلن، والعودة الصادقة إلى الله سبحانه وتعالى والانكسار بين يديه لأن ما يصيب الأمة من نوازل إنما هو بسبب بعدها عن الله سبحانه وتعالى وبعدها عن كتابه ومنهاج رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في القول والعمل.

٨- المحافظة على الوحدة الوطنية لهذه البلاد المبنية على العقيدة الإسلامية الصحيحة وعلى الثوابت الشرعية التي تستمد منها الدولة نظامها ويستمد منها المجتمع هويته.

٩- تعميق معاني البيعة والسمع والطاعة بالمعروف.

١٠- التوكيد على مكانية العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية وتعميق مفهومها وأسسها الشرعية.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15574
المسلسل : 56

توصيات اللقاء الثاني بمكة المكرمة

تحديد المفاهيم المتعلقة بالغلو والإرهاب وجماعة المسلمين ودار الحرب والإسلام

■ عنوان اللقاء : الغلو والاعتدال: رؤية منهجية شاملة

■ ٤- ٨ ذو القعدة ١٤٢٤هـ

١- دعوة المؤسسات العلمية الشرعية للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو مثل: الإرهاب، جماعة المسلمين، دار الحرب، دار الكفر، دار الإسلام، الطائفة المنصورة.. إلخ.

٢- الدعوة لدراسة علمية شاملة ومعمقة لظاهرة الغلو في المجتمع السعودي: أسبابها، ومظاهرها، وآثارها، وعلاجها؛ لتبني في ضوئها استراتيجية شاملة للمعالجة.

٣- تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال: انتخاب أعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث: التنظيمية والقضائية والتنفيذية.

٥- التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وأولويات الإنفاق للصرف على الاحتياجات الأساسية للمواطن وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة، والتأكيد على خفض الدين العام وفق آلية صارمة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة حول ذلك.

٦- الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لأحوال العالم الخارجي، والتعاطي معه بانفتاح، ومتابعة وتفاعل.

٧- التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الأمة ومستقبلها؛ كقضايا الحرب والسلم، وأن يوكل ذلك إلى الجهات المؤهلة للفتوى، والارتقاء بمستوى أدائها وآليات عملها.

٨- ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي، وتربية الأجيال في المدارس والجامعات على ذلك مع فتح أبواب حرية التعبير المسؤولة التي تراعي المصلحة العامة.

٩- تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على أيدي المتخصصين، بما يضمن إشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها.

١٠- رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

١١- تعزيز دور المرأة في كافة المجالات، والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة، تعنى بشؤون الطفل، والمرأة، والأسرة.

١٢- الدعوة لفتح الباب لمن يريد الإقلاع عن العنف والإفساد في الأرض، والرجوع عن أخطائه، وعدم نبذه، والتشدد في معاملته، والعمل على إدماجه بالمجتمع.

١٣- تأمين المحاكمة العادلة أمام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والإرهاب، وتمكينهم من اختيار محامين عنهم، يلتقون بهم كلما رغبوا في ذلك.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15574
المسلسل : 56

اللقاء الثالث بالمدينة المنورة

القوامة لا تعني إلغاء ولاية المرأة لنفسها ومحاكم للأسرة

■ موضوع اللقاء: «المرأة: حقوقها وواجباتها وعلاقة التعليم بذلك»

■ ٢٤- ٢٦ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ

١- التوكيد على الأهمية الكبرى لدور المرأة في الأسرة واعتبار ذلك الوظيفة الأساسية وأنّ عملها وتكسبها حق مشروع ضمنه لها الإسلام.

٢- التوكيد على حق المرأة في الأمومة، وحقها في الزواج وفق تصور الإسلام حيث يكون كل من الزوجين سكناً للآخر يتبادل معه المودة والرحمة، وحقها في بيت تكون راعية فيه تمارس وظائفها الطبيعية: حقوق أساسية من واجب المجتمع أن ييسر حصولها عليها وأن يدافع ضد أي ظرف يعوّق أو يخل بذلك.

٣- التوكيد على أنّ العلاقة بين الجنسين في الإسلام تقوم على التعاون والتكافل والتكامل (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ولا تقوم على التغالب والصراع.

٤- تقوم العلاقة الزوجية على أساس من التقوى، والقوامة، والطاعة، والشورى وأنّ القوامة لا تعني التسلط، ولا تلغي ولاية المرأة على نفسها كما أنّ الطاعة إنما تكون في المعروف.

٥- الدعوة إلى إنشاء هيئة وطنية متخصصة تعنى بقضايا المرأة والأسرة تتولى تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية.

٦- العمل على وضع خطة وطنية للتوعية بحقوق المرأة وإيجاد وثيقة وطنية تفصّل الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ويوصي المشاركون مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالعمل على تنفيذ هذا وتكوين لجنة من المختصين في مجال العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية تتناول تحرير المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع المرأة، وبناء وعي ثقافي يفصل بين العادات والتقاليد والأحكام الشرعية.

٧- الدعوة إلى مراجعة وضع المرأة حين التقاضي في المحاكم من خلال ما يلي:

- تفعيل الخطط المتعلقة بإنشاء محاكم للأسرة، بحيث توفر للمرأة الظروف الملائمة لخصوصيتها.

- التوسع في إنشاء الأقسام النسائية داخل المحاكم، بحيث تتولى استقبال النساء وتسجيل شكاواهن.

٨- التأكيد على تضمين المناهج الدراسية الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة مما يساعد على إشاعة المفاهيم الصحيحة لموقعها في المجتمع، وصياغة المناهج الدراسية للبنات بما يناسب طبيعة المرأة ويهيؤها لوظيفتها في الحياة.